

الموضوع : التشريعات البلدية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 567 لسنة
1989 م بإنشاء شركة للاستصلاح الزراعي
والإنشاءات بلدية الكفرة

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 8
السنة الثامنة والعشرون

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (567) لسنة 1989 م

بإنشاء شركة للاستصلاح الزراعي والانشاءات ببلدية الكفرة

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1979 م بشأن الاختصاصات المسندة للامانة العامة لمؤتمر الشعب العام والتي كانت مقررة لمجلس قيادة الثورة ،

وعلى القانون التجاري الليبي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (65) لسنة 1970 م ، بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالتجار والشركات التجارية والاشراف عليها ، ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (79) لسنة 1975 م ، في شأن ديوان المحاسبة ،

وعلى القانون رقم (87) لسنة 1975م ، بشأن بعض الاحكام الخاصة بمزاولة أعمال الوكالة التجارية ،

وعلى القانون رقم (110) لسنة 1975 م ، بتقرير أحكام خاصة بالهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم (17) لسنة 1977 م ، في شأن تنظيم مزاولة الاعمال التجارية ،

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1981م ، بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين

الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

وعلى القانون رقم (9) لسنة 1984 م ، بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ،

وعلى اللائحة المالية للمنشآت ،

وعلى اللائحة الادارية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع ،

وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية لبلدية الكفرة بكتاب المؤرخ في

1988/12/13 م ،

وعلى كتاب أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي المؤرخ في 17

ذى الحجة 1398 ووافق 1989/7/20 م .

قررت

مادة (1)

تنشأ وفقا لاحكام هذا القرار شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجماهيرية

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تسمى (شركة الكفرة للاستصلاح الزراعي والانشاءات) تتبع اللجنة الشعبية لبلدية الكفرة وتمارس الشركة نشاطها وفقا للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية طبقا لاحكام القانون التجارى والقانون رقم (65) لسنة 1970 م المشار اليهما والنظام الاساسى للشركة وذلك بما لايتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة (2)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة (الجوف) ويجوز للجنة الشعبية للشركة ان تنشئ لها مكاتب فى اماكن عملها داخل حدود البلدية .

مادة (3)

غرض الشركة القيام بمشروعات استصلاح الاراضى وتعميرها واعمال الاستزراع وبناء المساكن الزراعية وانشاء الطرق وغيرها من اعمال الانشاءات وذلك بالطرق التجارية المقررة .
وللشركة فى سبيل تحقيق اغراضها ان تشترك باى وجه من الوجوه مع غيرها من الجهات التى تزاوول اعمالا شبيهة باعمالها او التى تعاونها على تحقيق اغراضها داخل الجماهيرية .

مادة (4)

مدة الشركة (25) (خمس وعشرون) سنة ميلادية ، تبدأ من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية للبلدية .

مادة (5)

يتحدد رأس مال الشركة بصافى قيمة مايؤول اليها طبقا لاحكام هذا القرار على ان يقسم راس المال على عدد من الاسهم تكون متساوية فى القيمة .

مادة (6)

تتولى ادارة الشركة لجنة شعبية تشكل وتحدد اختصاصاتها وفقا لاحكام القانون رقم (13) لسنة 1981 م ، بشأن اللجان الشعبية المشار اليه .

مادة (7)

يتكون المؤتمر المهني بالشركة ويمارس اختصاصاته وفقا لاحكام القانون رقم (9) لسنة 1984م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية المشار اليه .

مادة (8)

تكون للشركة ميزانية مستقلة تعد وفقا للنظم المحاسبية المعمول بها في الشركات التجارية .

ويؤول صافي حساب الشركة بعد استقطاع الاحتياطات وغيرها من المبالغ التي ينص عليها النظام الاساسى للشركة الى خزينة البلدية .

مادة (9)

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقا لاحكام القانون رقم (79) لسنة 1975 م المشار اليه .

مادة (10)

تؤول الى الشركة المنشأة بموجب احكام هذا القرار كافة المشاريع الزراعية التابعة للبلدية والتي يصدر بتحديدھا قرار من اللجنة الشعبية للبلدية وذلك بمالھا من حقوق وماعليھا من التزامات بمافى ذلك المخصصات المدرجة لها .

مادة (11)

تتولى تقييم الاصول الثابتة والمنقولة التي تؤول الى الشركة وفقا لاحكام المادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من اللجنة الشعبية للبلدية .

مادة (12)

ينقل الى الشركة العاملون بكافة المشاريع والجهات التي تؤول اليھا بموجب احكام هذا القرار .

والى ان تطبق مقولة (شركاء لا اجراء) بالشركة تستمر المعاملة المالية للعاملين المنقولين الى الشركة وفقا لاحكام المقررة بالقانون رقم (15) لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه .

مادة (13)

يصدر بالنظام الاساسى للشركة قرار من اللجنة الشعبية للبلدية وذلك بما لا يخالف احكام هذا القرار .

مادة (14)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 3 محرم 1399 و
الموافق : 1989/8/5 م